

الإجماع عند مكّي بن طالب

د. يوسف بن محمود الخرساني

١٤٤٣ هـ

نسخة أولية من غير ترتيب او مراجعة
ومتاح لكل أحد الاستفادة منها

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله اما بعد

فهذه نصوص جمعت باستخدام برنامج شاملة وورد من برمجيات الدكتور سعود العقيل بواسطة المكتبة الشاملة

معتمدة على توظيف الكلمة المفتاحية وتوفير النصوص للباحثين لتحريرها والاستفادة منها وهي

مشاعة لمن يستفيد منها

وسيتبعها نصوص أخرى يسر الله نشرها والله الموفق

يوسف بن حمود الحوشان

yhoshan@gmail.com

تليجرام <https://t.me/dralhoshan>

١- "فيه سواء" ، يعني الأحرار وأعاد ذكر الأنثى إنكاراً لما كان في الجاهلية.

ولا يقتل الحر بالعبد عنده ، ولكن عليه قيمته.

ولا يقتل المسلم بالذمي ، وعليه الدية في العمد والخطأ . وبذلك قال عمر بن عبد العزيز والحسن وعطاء وعكرمة وابن دينار والشافعي . ودليل ذلك **إجماعهم** أنه لا يقتص للعبد من الحر / فيما دون النفس ، فكانت النفس كذلك.

/ فأما قوله : ﴿ النفس بالنفس ﴾ فإنما هو إخبار عما فرضه الله على بني إسرائيل . وقد **أجمع** على القصاص بين الأحرار ، فدخل في ذلك قتل الأنثى بالذكر ، والذكر بالأنثى من الأحرار.

وقد قال ابن المسيب والشعبي والنخعي وقتادة والثوري وأصحاب الرأي : " يقتل الحر بالعبد بدليل قوله : ﴿ أن النفس بالنفس ﴾ [المائدة : ٤٥] ، ولقول النبي [عليه السلام] : " المؤمنون تتكافأ دماءهم وليسعى بدمتهم أدناهم " ، والعبد المؤمن كالحر ، وقالوا : لما لم يكن قوله : (الأنثى بالأنثى) بمنع من قتل الأنثى بالذكر والذكر". (١)

٢- "ويجوز عند تكثير من النحويين أن تكسر الألف . ويكون المعنى للماضي في البنية واللفظ للاستقبال . وعلى

ذلك قرأ أبو عمرو ، وابن كثير : ﴿ أن صدوكم عن المسجد الحرام ﴾ [المائدة : ٢] بالكسر.

وعلى ذلك يتأول قول الله جل ذكره ﴿ فلعلك باخع نفسك على آثارهم إن لم يؤمنوا ﴾ [الكهف : ٦] والكسر في هذا **إجماع** من القراء وتركهم للإيمان أمر قد تقدم وكان . فهو - لو حمل على نظائره - في موضع المفتوحة . ولم يقرأ به أحد . فدل ذلك على جواز الكسر وحسنه في هذه السورة وفي المائدة (وفي غيرها) على معنى : إن وقع ذلك . وعلى ذلك اختلف القراء في قوله : ﴿ وامرأة مؤمنة إن وهبت نفسها ﴾ [الأحزاب : ٥٠].

والمشهورون من القراء على الكسر **أجمعوا** .". (٢)

٣- "في " براءة " .

ومن قال : نزلت كلها في شأن الحطم ، قال : هي منسوخة . ومن قال : الشعائر حدود الله ومعامله ، قال : هي محكمة . وأما (الشهر الحرام) فهو منسوخ أيضاً ، لأن الجميع قد **أجمعوا** على أن الله تعالى قد أحل قتال أهل الشرك في الأشهر الحرم وغيرها.

(و) قوله / ﴿ ولا القلائد ﴾ منسوخ ، لأن المشرك لو تقلد بجميع شجر الحرم لم يؤمنه الآن : **إجماع** من الأمة ، فهو منسوخ

(١) الهداية الى بلوغ النهاية ٥٦٩/١

(٢) الهداية الى بلوغ النهاية ٦٦٢٨/١٠

٤- "فاستعذ بالله ﴿ [النحل : ٩٨] أي : إذا أردت [قراءة] القرآن.

وقوله ﴿ وامسحوا برؤوسكم ﴾ : الباء للتوكيد / لا للتعدية ، والمعنى : (و) امسحوا رؤوسكم ، ولا يجزئ مسح بعض الرأس لأجل دخول الباء ، كما لا يجزئ مسح بعض الوجه في التيمم لدخول الباء في قوله : ﴿ فامسحوا بوجوهكم ﴾ [النساء : ٤٣] ، وهذا إجماع ، فالرأس مثله.

وقوله : ﴿ إلى المرافق ﴾ : روى أشهب عن مالك أنه قال : الغسل إليهما ولا يدخلان في الغسل ، وروى غير أشهب عنه أن غسلهما واجب مثل الكعبين اللذين أجمع على غسلهما ، وهو قول عطاء والشافعي .". (٢)

٥- "إرادته ومشيتته ، وأنه لو شاء لأحدثها على خلاف ما حدثت فيجعل الناس كلهم مؤمنين.

فعندت المعتزلة عليها لعنة الله عن ذلك وخالفته ، وقالت : حدث كفر الكافر على غير إرادة من الله ، وعلى إرادة من الشيطان ، وقد أجمع المسلمون على قولهم : ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن . وقالت المعتزلة : يكون ما لا يشاء الله ، وهو كفر الكافر ، معاندة لإجماع الأمة ، وقد حصلت المعتزلة في قولها على أنه ليس لله - تعالى ذكره - على إبليس مزية ، لأن إبليس شاء [ألا] يؤمن أحد فآمن المؤمنون ، فكان خلاف ما شاء ، وشاء الله - عندهم - ألا يكفر أحد فكفر الكافرون ، فكان خلاف ما شاء ، فلا فرق بينهما على قولهم الملاعين ، تعالى ربنا عما قالت المعتزلة علوا كبيرا ، بل كان عن مشيئته ، كان يفعل (ما) يشاء : يوفق من يشاء فيؤمن ، ويخذل من يشاء فيكفر ، لا معقب لحكمه ولا راد لمشيئته ، وخلق من شاء للسعادة فوفقه". (٣)

٦- "والاختيار عند أهل المنظر أن يكون المعنى : لا يضرركم من ضل بعد أمركم إياه بالمعروف ونهيكم عن المنكر ، وإنما ذلك لأن الله أمر المؤمنين بالقيام بالقسط ، وأن يتعاونوا على البر والتقوى : ومن القيام بالقسط : الأخذ على يدي الظالم ، ومن التعاون على البر والتقوى : الأمر بالمعروف وليس في ذلك رخصة إلا العجز عن القيام بها . ومعنى ﴿ إذا اهتديتم ﴾ : إذا أمرتم بالمعروف ونهيتم عن المنكر ، فليس يضرركم من ضل بعد ذلك.

وقد قال الله تعالى : ﴿ ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ﴾ [آل عمران : ١٠٤] ، وذم اليهود فقال : ﴿ كانوا لا يتناهون عن منكر فعلوه ﴾ [المائدة : ٧٩] / ولعنهم على تركهم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وأجمع أهل العلم على أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فرض يجب على الأمراء ، ويعين على ذلك المؤمنون

(١) الهداية الى بلوغ النهاية ١٥٧٤/٣

(٢) الهداية الى بلوغ النهاية ١٦٢٢/٣

(٣) الهداية الى بلوغ النهاية ١٧١٩/٣

إذا احتيج (إليهم) ، وبعض الناس يحمله عن بعض : كالجهد ، فهذا **إجماع** العلماء ويجب على الإنسان - في النظر والقياس - أن يأمر". (١)

٧- "الشافعي بالعراق ، ثم رجع بمصر . عن الزيتون فلم ير فيه زكاة ، قال : لأنه آدم وليس يؤكل بنفسه . وهذا كله يدل على أن الآية منسوخة ، إذ ليس أحد منهم أوجب ظاهر نص الآية . ومن قال : إنها محكمة وإنها في شيء غير الزكاة ، احتج بحديث رواه الخدري عن النبي عليه السلام أنه فسره فقال : " ما سقط عن السنبل " وهذا الحديث ، لو صح لكان منسوخا **بالإجماع** ، لأنه قد **أجمع** على أنه لا فرض في المال سوى الزكاة . فأما من قال بالندب فهو جائز ، إلا أن قائله غير معروف . ومعنى". (٢)

٨- "وقال الجهمية الإيمان : المعرفة بلا قول ولا عمل . وأهل السنة والطريقة القويمة على أنه : المعرفة والقول والعمل ، كما رواه علي عن النبي A ، وهذا مأخوذ من **إجماع** الأمة . قد **أجمع** المسلمون على أنه من قال : لا إله إلا الله محمد رسول الله ، ثم أخبر أن قلبه غير مصدق بشيء من ذلك ، أنه كافر ، فدل على أن الاعتقاد لا بد منه . ثم **أجمعوا** على أن الكافر إذا قال : قد اعتقدت / في قلبي الإيمان ولم يقله ويسمع منه ، [أن حكمه الكافر] حتى يقوله ويسمع منه ، فإن دمه لو قتل لا تلزم منه دية ، فدل على أن القول مع الاعتقاد لا بد منه . ثم **أجمعوا** على أن شهد الشهادتين ، وقال : اعتقادي مثل قولي ، ولكني لا أصوم ولا أصلي ولا أعمل شيئا من الفروض أنه يستتاب ، فإن تاب وعمل وإلا قتل كما يقتل". (٣)

٩- "وإسحاق وأبو ثور وأصحاب الرأي : وعن ابن عباس وعطاء وعكرمة وطاوس : أن آخر وقتها إلى طلوع الفجر . وأول وقت صلاة الصبح طلوع الفجر **إجماعا** . **وأجمعوا** على أن من صلى بعد الفجر وقبل طلوع الشمس أنه قد صلى الصبح في وقتها . ثم قال تعالى : (يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي) أي : صلوا ما أمرتم به الله الذي يفعل هذا لا يقدر على فعله أحد غيره ، يخرج الإنسان الحي من الماء الميت ، ويخرج الماء الميت من الإنسان الحي ، ويحيي الأرض بالماء فينبتها ويخرج زرعها بعد موتها .

(١) الهداية الى بلوغ النهاية ١٩٠٥/٣

(٢) الهداية الى بلوغ النهاية ٢٢١٥/٣

(٣) الهداية الى بلوغ النهاية ٢٧١٦/٤

(وكذلك تخرجون) أيها الناس من قبوركم للبعث والمجازاة.

وقال الحسن : معناه يخرج المؤمن من الكافر والكافر من المؤمن.

وذكر أبو عبيد أن سهل بن معاذ بن أنس روي عن أبيه رفعه إلى النبي - صلى الله عليه وسلم -". (١)

"القراءة بها، وقال: "أنزل القرآن على سبعة أحرف، فاقراءوا بما شئتم"؟ أو هي بعضها؟ أو هي واحدة؟.

فالجواب عن ذلك:

إن هذه القراءات كلها التي يقرأ بها الناس اليوم، وصحت روايتها عن الأئمة، إنما هي جزء من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، ووافق اللفظ بها خط المصحف، مصحف عثمان ١ الذي **أجمع** الصحابة فمن بعدهم عليه، واطرح ما سواه مما يخالف خطه ٢، فقرأ بذلك لموافقة الخط لا يخرج شيء ٣ منها عن خط المصاحب التي نسخها عثمان "رضي الله عنه"، وبعث بها إلى الأمصار ٤، وجمع المسلمين عليها، ومنع من القراءة بما خالف خطها، وساعده على ذلك زهاء ٥ اثني عشر ألفاً من الصحابة والتابعين، واتبعه على ذلك جماعة من المسلمين بعده. وصارت القراءة عند جميع العلماء بما يخالفه بدعة وخطأ، وإن صحت ورويت.

١ هو، عثمان بن عفان رابع الخلفاء الراشدين.

٢ يريد خط المصحف.

٣ في الهامش: شيئاً.

٤ مكة، والمدينة، والبصرة، والكوفة، والشام.

٥ زهاء اثني عشر ألفاً. قدر اثني عشر ألفاً.. (٢)

"خط المصاحف التي وجه بها عثمان إلى الأمصار، وجمعهم على ذلك.

وسقط العمل بما يخالف خط المصحف من الأحرف السبعة، التي نزل بها القرآن **بالإجماع** على خط المصحف.

فالمصحف كتب على حرف واحد، وخطه محتمل لأكثر من حرف. إذ لم يكن منقوطة، ولا مضبوطة. فذلك الاحتمال الذي احتمل الخط هو من الستة الأحرف الباقية، إذ لا يخلو أن يكون ما اختلف فيه من لفظ الحروف، التي تخالف الخط: إما هي مما أراد عثمان، أو مما لم يردده إذ كتب المصحف.

فلا بد أن يكون، إنما أراد لفظاً واحداً أو حرفاً واحداً، لكننا لا نعلم ذلك بعينه، فجاز لنا أن نقرأ بما صحت روايته، مما يحتمله ذلك الخط لتتحرى مراد عثمان "رضي الله عنه"، ومن تبعه من الصحابة وغيرهم.

(١) الهداية الى بلوغ النهاية ٥٦٧٥/٩

(٢) الإبانة عن معاني القراءات مكّي بن أبي طالب ص/٣٢

ولا شك أن ما زاد على لفظ واحد في كل حرف اختلف فيه، ليس مما أراد عثمان. فالزيادة لاد أن تكون من الأحرف السبعة، التي نزل بها القرآن. فإن لم تكن كذلك، وقد صح أن عثمان لم يردّها كلها إذ كتب المصحف، إنما أراد حرفاً. (١) "واحداً، فهي إذاً خارجة عن مراد عثمان، وعن السبعة الأحرف.

والقراءة بما كان هكذا خطأ عظيم، فمن قرأ القرآن بما ليس من الأحرف السبعة، وبما لم يرد عثمان منها، ولا من تبعه إذ كتب المصحف فقد غير كتاب الله وبطله، ومن قصد إلى ذلك فقد غلط.

وقد **أجمع** المسلمون على قبول هذه القراءات، التي لا تخالف المصحف.

ولو تركنا القراءة بما زاد على وجه واحد من الحروف، لكان لقائل أن يقول:

لعل الذي تركت هو الذي أراد عثمان، فلا بد أن يكون ذلك من السبعة الأحرف، التي نزل بها القرآن على ما قلنا.. (٢) "فحصل من جميع ما ذكرنا وبيننا:

أن الذي في أيدينا من القرآن، هو ما في مصحف عثمان الذي **أجمع** المسلمون عليه، وأخذناه **بإجماع** يقطع على صحة مغيبه وصدقه.

والذي في أيدينا من القرآن هو ما وافق خط ذلك المصحف من القراءات، التي نزل بها القرآن، فهو من **الإجماع** أيضاً.

وسقط العمل بالقراءات التي تخالف خط المصحف، فكأنها منسوخة **بالإجماع** على خط المصحف.

والنسخ للقرآن **بالإجماع** فيه اختلاف، فلذلك تبادى بعض الناس على القراءة بما يخالف خط المصحف "مما" ١ ثبت نقله، وليس ذلك بجيد، ولا بصواب؛ لأن فيه مخالفة الجماعة، وفيه أخذ القرآن بأخبار الآحاد، وذلك غير جائز عند أحد من الناس.

وهذا الباب يتسع الكلام فيه، وفيما أشرنا إليه كفاية لمن فهمه.

١ زيادة يقتضيها المقام.. (٣)

"إنما هي تبديل كلمة في موضع كلمة يختلف الخط بهما، ونقص كلمة، وزيادة أخرى فمنع خط المصحف المجمع عليه ما زاد على حرف واحد؛ لأن الاختلاف لا يقع إلا بتغير الخط في رأي العين، فالقراءات التي في أيدي الناس كلها عنده حرف ٣/ش. واحد من الأحرف السبعة، التي نص عليها النبي "صلى الله عليه وسلم".

قال: والستة الأحرف الباقية قد سقطت، وذهب العمل بها **بالإجماع** على خط المصحف المكتوب على حرف واحد. قلت:

فانظر، ما أبعد هذا القول من قول من ظن أن قراءة كل واحد من هؤلاء السبعة المتأخرين، حرف من السبعة الأحرف التي

(١) الإبانة عن معاني القراءات مكّي بن أبي طالب ص/٣٤

(٢) الإبانة عن معاني القراءات مكّي بن أبي طالب ص/٣٥

(٣) الإبانة عن معاني القراءات مكّي بن أبي طالب ص/٤٢

نص النبي "صلى الله عليه وسلم" عليها، وأن قراءتهم قد استولت على السبعة المنصوص عليها. والذي قدمنا -من أن ما زاد على قراءة لا يخالف المصحف في كل حرف، هو من الأحرف السبعة- أصوب عندنا لما ذكرنا من أن عثمان "رضي الله عنه"، لم يرد -إذ كتب المصحف-. (١)

"وسلم" مليبا بردائه ١. فاستقرأ النبي "صلى الله عليه وسلم" كل واحد منها، فقال له: "أصبت"، ثم قال:

"إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقروا بما شئتم".

فكانوا يقرءون بما تعلموا، ولا ينكر أحد على أحد قراءته، وكان النبي "صلى الله عليه وسلم"، قد وجه بعضهم إلى البلدان ليعلموا الناس القرآن والدين.

ولما مات النبي "صلى الله عليه وسلم"، خرج جماعة من الصحابة في أيام أبي بكر ٢ وعمر إل ما افتتح من الأمصار، ليعلموا الناس القرآن والدين فعلم كل واحد منهم أهل مصره، على ما كان يقرأ على عهد النبي "صلى الله عليه وسلم"، فاختلقت قراءة أهل الأمصار على نحو ما اختلفت قراءة الصحابة الذين علموهم.

فلما كتب عثمان المصاحف، وجهها إلى الأمصار ٣، وحملهم

١ جمع ثيابه عند نحره ثم جره مخاصما له.

٢ أبو بكر الصديق رضي الله عنه أول الخلفاء الراشدين "رضوان الله عليهم أجمعين".

٣ البصرة، والكوفة، ومكة، والشام، واليمن، والبحرين وأمسك لنفسه مصحفا الذي يقال له الإمام "النشر: ١-٨". (٢)

"٤/ ش باب:

فإن سأل سائل فقال:

فما الذي يقبل من القراءات الآن، فيقرأ به؟

وما الذي لا يقبل، ولا يقرأ به؟

وما الذي يقبل، ولا يقرأ به؟

فالجواب:

أن جميع ما روي من القراءات على ثلاثة أقسام:

قسم يقرأ به اليوم، وذلك ما اجتمع فيه ثلاث خلال،

وهي:

أن ينقل عن الثقات إلى النبي "صلى الله عليه وسلم".

(١) الإبانة عن معاني القراءات مكّي بن أبي طالب ص/٤٤

(٢) الإبانة عن معاني القراءات مكّي بن أبي طالب ص/٤٨

ويكون وجهه في العربية، التي نزل بها القرآن شائعاً.

ويكون موافقاً لخط المصحف.

فإذا اجتمعت فيه هذه الخصال الثلاث قرئ به، وقطع على مغيبه وصحته وصدقه؛ لأنه أخذ عن إجماع من جهة موافقته لخط المصحف، وكفر من جحده.

والقسم الثاني: ما صح نقله في الآحاد، وصح وجهه في العربية، وخالف لفظه خط المصحف.. " (١)

"فهذا يقبل، ولا يقرأ به لعلتين:

إحدهما ١: أنه لم يؤخذ بإجماع، إنما أخذ بأخبار الآحاد، ولا يثبت قرآن يقرأ به بخبر الواحد.

والعلة الثانية: أنه مخالف لما قد أجمع عليه، فلا يقطع على مغيبه وصحته، وما لم يقطع على صحته لا تجوز القراءة به، ولا يكفر من جحده، وبئس ما صنع إذ جحده ٢.

والقسم الثالث: هو ما نقله غير ثقة، أو نقله ثقة ولا وجه له في العربية.

فهذا لا يقبل وإن وافق خط المصحف.

ولكل صنف من هذه الأقسام تمثيل تركنا ذكره اختصاراً، وقد قال الطبري ٣ في كتاب البيان:

لا قراءة اليوم للمسلمين إلا بالحرف الواحد الذي اختاره

١ في الأصل: أحدهما.

٢ تمثيل لقراءة صح نقلها في الآحاد، وصح وجهها في العربية، وخالف لفظها خط المصحف: كقراءة عمر بن الخطاب غير المغضوب عليهم، وغير الضالين.

تمثيل ما نقله غير ثقة: ذلك الكتاب لا زيت فيه "انظر الفهرست لابن النديم ص ١٨".

تمثيل ما نقله ولا وجه له في العربية، وإن وافق خط المصحف: كإسكان "بارئكم، ويأمركم" ونحوه "انظر النشر: ١-١٠".

٣ سبقت ترجمته. " (٢)

"لا تنهملك، قد كنت تكتب الوحي لرسول الله صلى الله عليه وسلم"، فتتبع القرآن واجمعه.

قال زيد: فوالله لقد كلفوني ثقل جبل من الجبال، ما كان بأثقل علي مما أمروني به من جمع القرآن.

قال زيد: فقلت: أتفعلون شيئاً لم يفعله رسول الله، "صلى الله عليه وسلم"؟.

قال أبو بكر: هو والله خير.

قال زيد: فلم يزل أبو بكر يراجعني، حتى شرح الله صدري بالذي شرح به صدر أبي بكر وعمر.

قال زيد: فتتبع القرآن، أجمعه من الرقاع والسعف واللخاف ١. وصدور الرجال، ووجدت آخر سورة التوبة عند ذي

(١) الإبانة عن معاني القراءات مكى بن أبي طالب ص/٥١

(٢) الإبانة عن معاني القراءات مكى بن أبي طالب ص/٥٢

١ جاء في أصل الكتاب: اللخاف في كتاب أبي عبيد، قال الأصمعي:
واحدتها لحفة، وهي حجارة. رقاق بيض، وكذلك وقع في كتاب العين.

٢ هو خزيمه بن الفاكه بن ثعلبة الحظمي الأنصاري، من بني خزيمة من الأوس، ويكنى أبا عمار، شهد بدرًا، وما بعدها
من المشاهد "الاستيعاب: ٢-٤٤٨" (١)

"وسلم" جعل شهادته كشهادة رجلين، لم نجدها مع غيره: ﴿لقد جاءكم رسول من أنفسكم﴾ ، إلى آخر السورة.
قال المقرئ ١: ومعنى هذا أن زيدا وغيره كانوا يحفظون الآية لكنهم أنسوها، فوجدوها في حفظ ذلك الرجل، فتذاكروها،
واستيقنوها وأثبتوها في المصحف لحفظهم لها، وسماعهم إياها من رسول الله "صلى الله عليه وسلم". ولم يخالفهم أحد في
ذلك فصارت إجماعاً، لا أنهم ٢ أثبتوها قرآنا بشهادة ذلك الرجل، وإن كانت شهادته مقام شهادة رجلين؛ لأن القرآن لا
يؤخذ إلا بالإجماع، وتواتر يقطع على مغيبه بالصدق، ويجب بذلك العلم والعمل، ولا يؤخذ بشهادة رجل ولا رجلين، ولا
بشهادة من لا يقطع على صدق شهادته.
قال زيد:

فكانت الصحف عند أبي بكر حتى توفاه الله، ثم عند عمر حتى توفاه الله، ثم عند حفصة بنت عمر ٣ حتى

١ هو صاحب الكتاب: مكي بن أبي طالب، حموش القيسي.

٢ في الأصل؛ لأنهم، والسياق يقتضي ما أثبتته.

٣ وزوج النبي صلى الله عليه وسلم.. " (٢)

"والدليل على صحة ما تأولنا:

قول زيد في هذا الخبر: كنت أسمع رسول الله "صلى الله عليه وسلم" يقرأها، فهو شيء سمعته من رسول الله "صلى الله عليه
وسلم" وأنسيه، فلما وجدته تذكر، وأيقن به هو وغيره، فكتبوا ذلك بإجماع منهم، لسماعهم ذلك من رسول الله "صلى الله
عليه وسلم".

وكذلك كل ما كتبوا وأثبتوا في المصحف.

وكان المصحف إذ كتبوه لم ينقطوه، ولم يضبطوا إعرابه فتمكن لأهل كل مصر أن يقرأوا الخط على قراءتهم، التي كانوا عليها
مما لا يخالف صورة الخط.

فقرأ قوم مصحفهم: "من كل حذب ١" بالحاء والباء على ما كانوا عليه وقرأ الآخرون: "من كل جدث"، بالجيم على ما

(١) الإبانة عن معاني القراءات مكي بن أبي طالب ص/٥٩

(٢) الإبانة عن معاني القراءات مكي بن أبي طالب ص/٦٠

كانوا عليه.

وقرأ الآخرون / ٧: "من كل جدث" بالجيم والثاء على ما كانوا عليه ٢.

١ سورة الأنبياء آية ٩٦.

٢ قرأ ابن عباس "من كل جدث"، وهو القبر. "البحر المحيط: ٦-٣٣٩" (١)

"القصص، والتحذير والتخويف، والتوحيد والإخبار عن البعث والنشر والحجج على جوازه، وغير ذلك في أكثر سور القرآن، ليكون من بلغه بعض السور وقف على ذلك **أجمع**، ومن بلغه البعض الآخر وقف فيه على نحو ذلك. ومن بلغه سورة واحدة وقف على أكثر ذلك، فلا يفوت أحدا منهم ما به الحاجة إليه، مما أراد الله إعلامه لخلقه، فكان في / ٨ش التكرير رفق عظيم، وهداية ظاهرة للحق، وذلك بلطف الله لخلقه، وهذا كثير من نعم الله على خلقه، ورفقه بهم. ولو تتبععت ذلك أوجدت منه عددا كبيرا.." (٢)

"باب: السبب في إشهار السبعة القراء دون من هو فوقهم

...

باب: "السبب في اشتهار السبعة القراء دون من هو فوقهم"

فإن سأل سائل فقال:

ما العلة التي من أجلها اشتهر هؤلاء السبعة بالقراءة دون من هو فوقهم، فنسبت إليهم السبعة الأحرف مجازا، وصاروا في وقتنا أشهر من غيرهم، ممن هو أعلى درجة منهم، وأجل قدرا؟. فالجواب:

أن الرواة عن الأئمة من القراء، كانوا في العصر الثاني والثالث كثيرا في العدد، كثيرا في الاختلاف، فأراد الناس في العصر الرابع أن يقتصروا من القراءات، التي توافق المصحف على ما يسهل حفظه، وتنضبط القراء به، فنظروا إلى إمام مشهور بالثقة والأمانة وحسن الدين، وكمال العلم، قد طال عمره، واشتهر أمره، **وأجمع** أهل مصره على عدالته فيما نقل، وثقته فيما قرأ وروى، وعلمه بما يقرأ، فلم تخرج قراءته عن خط مصحفهم المنسوب إليهم، فأفردوا من كل / ٩ مصر وجه إليه عثمان مصحفا، إماما هذه صفته وقراءته على مصحف ذلك المصر.." (٣)

"معناه أنه ليس يريد به حرفه الذي يخالف المصحف، إنما أراد ترتيبه إذا قرأ.

حض النبي "صلى الله عليه وسلم" أمته على ترتيب القرآن.

وقد أمر الله "تبارك وتعالى" نبيه بذلك فقال:

(١) الإبانة عن معاني القراءات مكى بن أبي طالب ص/ ٦٨

(٢) الإبانة عن معاني القراءات مكى بن أبي طالب ص/ ٨٢

(٣) الإبانة عن معاني القراءات مكى بن أبي طالب ص/ ٨٦

﴿ورتل القرآن ترتيلاً﴾ ١.

قلتلك ولا ينكر أن يكون "صلى الله عليه وسلم"، أراد حرفه الذي كان يقرأ به، ونحن نقرأ بذلك من قراءته، ونتولى ذلك، ونرويه، ونرغب اليوم فيه، ما لم تخالف قراءته المصحف. فإن خالف المصحف لم نكذب بها، ولم نقرأ بها؛ لأنها خارجة عن **الإجماع**، منقولة بخبر الآحاد، **والإجماع** أولى من خبر الآحاد؛ ولأننا لا نقطع أنها قراءة ابن مسعود على الحقيقة، إذ لم يصحبها **إجماع**.

ولذلك قال مالك وغيره: القراءة التي تنسب إلى ابن مسعود. فقال: تنسب إليه. ولم يقل قراءة ابن مسعود، والشيء قد ينسب إلى الإنسان، وهو غير صحيح عنه. ولذلك قال إسماعيل القاضي:

١ سورة المزمل آية ٤.. " (١)

"باب: مثال لاختلاف القراء في سورة الفاتحة مما هو جزء من الأحرف السبعة"

مدخل

...

"باب: مثال لاختلاف القراء في سورة الفاتحة، مما هو جزء من الأحرف السبعة"

قال أبو محمد المقري:

وإذ قد ذكرنا ما يمكن ذكره، من معاني القراءات السبع، فلنذكر الآن سورة أذكر ما فيها من الاختلاف في القراءات، مما روي عن السبعة المشهورين مما لا يخالف خط المصحف، مما قرأت به.

ثم نعيدها ثانية فنذكر ما فيها من القراءات، عن غير هؤلاء السبعة: ممن هو أعلى درجة منهم، مما لا يخالف خط المصحف أيضاً، وهو أيضاً مقبول، معمول به في الأمصار، مروي عن أئمة مشهورين، غير هؤلاء السبعة.

ثم نعيدها ثالثة، فنذكر ما روي فيها من القراءات عن غير الأئمة السبعة، ممن هو أعلى رتبة منهم، وأجل قدراً مما يخالف خط المصحف، وقد تركت القراءة به **للإجماع** على المصحف، ولكن لا تجحد، ويصدق به. وتترك القراءة به، " (٢)

"لأنه بغير **إجماع**، إنما نقل بخبر الواحد. فلا يقطع على غيبه، وما لا يقطع على غيبه لا يقرأ به، إذ القراءة باليقين أولاً، وهو ما عليه خط المصحف.

فيعلم من ذلك كله تحقيق ما ذكرنا أن قراءة هؤلاء المشهورين، جزء من الأحرف السبعة التي نص عليها النبي "صلى الله عليه وسلم".

إذ لو كانت قراءتهم هي السبعة الأحرف، لكان ما خرج عنها خطأ، وإن وافق خط المصحف.

(١) الإبانة عن معاني القراءات مكي بن أبي طالب ص/٩٨

(٢) الإبانة عن معاني القراءات مكي بن أبي طالب ص/١١٥

ولوجب على جميع السلف، ألا ينقلوا ما خرج عن قراءة السبعة المشهورين المتأخرين، إذ ليس هو من السبعة على قول هذا الزان لذلك، وهذا لا يقوله أحد.

ونعلم أيضا من ذلك معاني السبعة، التي نص عليها النبي "صلى الله عليه وسلم"، ونعلم قدر ما روى من القراءات الجائزة القراءة بها، لموافقتها خط المصحف غير هؤلاء السبعة. ونعلم أيضا قدر ما تركت القراءة به تركا واحدا،

١ في الأصل عليه، والسياق يقتضي ما أثبتته.. (١)

"قال أبو محمد:

فهذا لا يجوز اليوم لأحد أن يقرأ به؛ لأنه إنما نقل إلينا بخير الواحد عن الواحد، ولا يقطع على صحة ذلك، ولا على غيبه، وهو مخالف لخط المصحف الذي عليه **الإجماع**، ويقطع على صحته وعلى غيبه، فخط المصحف أولى؛ لأنه يقين والخبر غير يقين، فلا يحسن أن ينتقل عن اليقين إلى غير يقين.

وقد بينا هذا من قول إسماعيل القاضي وغيره.

فهذا المثال من الاختلاف الثالث، هو الذي سقط العمل به من الأحرف السبعة، التي نص عليها النبي "صلى الله عليه وسلم"، وهو الأكثر في القرآن من الاختلاف.

١٤/ و إنما قرئ بهذه الحروف، التي تخالف المصحف قبل جمع عثمان "رضي الله عنه" الناس على المصحف، فبقي ذلك محفوظا في النقل غير معمول به عند الأكثر، لمخالفته للخط المجمع عليه.

وهذا النوع، هو الذي نهي عن القراءة به من حرف ابن مسعود "رضي الله عنه" (٢)

"فإنما مثلت لك ذلك لتقف عليه، وتعرف قدر الاختلاف في هذه السورة على قلة حروفها، فكيف يظن الاختلاف فيما طال من السور؟!

فتعلم بذلك كله المثالات التي اختلف القراء فيها، وما يجوز أن يقرأ به، وما لا يجوز، وما زاد من الاختلاف على قراءة السبعة المشهورين، وأن قراءتهم لم تحتو على الأحرف السبعة، التي نص النبي "صلى الله عليه وسلم" عليها، وأنها ليست بحرف واحد، كما ذكرنا من قول الطبري، أن ما زاد على قراءة في كل حرف فهو من السبعة الأحرف، قرئ به لموافقتها لخط المصحف على ما قدمنا، وبيننا. وبالله التوفيق.

تم الكتاب والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وآله الطيبين، وسلم عليه وعليهم **أجمعين**.. (٣)

(١) الإبانة عن معاني القراءات مكّي بن أبي طالب ص/١١٦

(٢) الإبانة عن معاني القراءات مكّي بن أبي طالب ص/١٢٧

(٣) الإبانة عن معاني القراءات مكّي بن أبي طالب ص/١٢٨

"شبههما مما لعلنا نغفل عن ذكره فكذلك نفعل في كل ما هو مثل هذا فاعلمه

مشكل إعراب سورة الحمد

السورة يحتمل أن يكون معناها الرفعة من سورة البناء فكأنها منزلة شرف فلا يجوز همزها ويحتمل أن يكون معناها قطعة من القرآن من قولك أسارت في الإناء أي أبقيت فيه بقية فيجوز همزها على هذا وقد **أجمع** القراء على ترك همزها فتحتمل الوجهين جميعا

قوله عز وجل ﴿الحمد﴾ رفع بالابتداء ﴿والله﴾ الخبر والابتداء عامل معنوي غير ملفوظ به وهو خلو الاسم المبتدأ من العوامل اللفظية ويجوز نصبه على المصدر وكسرت اللام من الله كما كسرت الباء في بسم العلة واحدة وقد قال سيبويه أصل اللام أن تكون مفتوحة بدلالة انفتاحها مع المضمر والإضمار يرد الأشياء إلى أصولها وإنما كسرت مع الظاهر للفرق بينها وبين لام التأكيد قال أبو محمد وفيها نظر يطول ذكره واللام متعلقة بالخبر المحذوف الذي قامت مقامه كما كانت الباء في بسم الله تقديره الحمد ثابت لله أو مستقر وشبهه ويجوز نصب رب العالمين على النداء أو على المدح ويجوز رفعه على هو رب العالمين فكذلك ملك يوم الدين مثله ويوم الدين ظرف جعل مفعولا على السعة فلذلك أضيف إليه ملك وكذلك في قراءة من قرأ مالك. (١)

"ليوم ومع كل جملة ضمير محذوف يعود على يوم ولولا ذلك لم تجز الصفة تقديره لا تجزي نفس فيه ولا يقبل منها شفاعا فيه ولا يؤخذ منها عدل فيه ولا هم ينصرون فيه وقيل التقدير لا تجزيه نفس تجعل الظرف مفعولا على السعة ثم تحذف الهاء من الصفة وحذف الهاء أحسن من حذف فيه ولولا تقدير هذه الضمائر لأضفت يوما إلى لا تجزي كما قال يوم لا ينطقون ويوم لا تملك نفس وهو كثير فإذا أضفته فلا يكون ما بعده صفة له ولا تحتاج إلى تقدير ضميره محذوف وقد **أجمع** القراء على تنوينه وقد ذكرنا أصل اتقوا وعلته في لعلكم تتقون

قوله ﴿وَإِذْ نَجِينَاكُمْ﴾ ﴿وَإِذْ آتَيْنَا﴾ ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى﴾ ﴿وَإِذْ فَرَقْنَا﴾ إذ في موضع نصب في ذلك كله عطف على نعمتي أي واذكروا إذ نجيناكم واذكروا إذ فرقنا يعدد سبحانه عليهم نعمه المتقدمة على آبائهم قوله ﴿آلِ فِرْعَوْنَ﴾ معرفة أعجمي فلذلك لا ينصرف وآل أصله أهل ثم أبدل من الهاء همزة فصارت آل ثم أبدل من الهمزة ألف لانفتاح ما قبلها وسكونها فإذا صغرت رددته إلى أصله فقلت أهيل وحكى الكسائي أويل فإذا جمعته قلت آلون فأما الآل الذي هو السراب فجمعة آوال على أفعال

قوله ﴿يَسُومُونَكُمْ﴾ في موضع الحال من آل ويذبحون حال من آل أيضا وإن شئت من المضمر في يسومون وكذلك ويستحيون. (٢)

(١) مشكل إعراب القرآن لمكي مكى بن أبي طالب ٦٨/١

(٢) مشكل إعراب القرآن لمكي مكى بن أبي طالب ٩٣/١

"من معنى الإبهام هذا على قراءة من خفف الطاء فأما من شددھا وقرأ بالياء فمن للشرط لا غير والفعل مجزوم به قوله ﴿أولئك عليهم لعنة الله﴾ لعنة مبتدأ وعليهم خبر والجملة خبر أولئك وقرأ الحسن عليهم لعنة الله والملائكة والناس **أجمعون** عطف الملائكة والناس على موضع أسم الله لأنه في موضع رفع تقديره أولئك يلعنهم الله كما تقول كرهت قيام زيد وعمرو وخالد فترفع عمرا وخالدا لأن زيدا في موضع رفع بمعنى كرهت أن يقوم زيد وعمرو وخالد

قوله ﴿خالدين فيها﴾ حال من المضمر في عليهم وكذلك لا يخفف عنهم العذاب هو حال من المضمر في خالدين وكذلك ولا هم ينظرون هو ابتداء وخبر في موضع الحال من المضمر في خالدين أو من المضمر في عنهم وإن شئت جعلت لا يخفف وما بعده منقطعا من الأول لا موضع له من الإعراب

قوله ﴿والهكم إله واحد﴾ ابتداء وخبر وإله بدل من إلهكم أي معبودكم معبود واحد كما تقول عمرو شخص واحد قوله ﴿يجوزهم﴾ في موضع الحال من المضمر في يتخذ والمضمر عائد على من فوحد على لفظ من وجمع من في يجوز رده على معنى من وإن شئت جعلته نعتا لأنناد وإن شئت جعلته في موضع رفع نعتا لمن على أن تجعل من نكرة وإنما حسن هذا كله لأجل أن فيه ضميرين أحدهما يعود على الأنناد والآخر على من ومن هو الضمير في يتخذ. (١)

"لا ريب فيه ومن رفع جعل لا بمعنى ليس وخبر ليس محذوف أي ليس رفث فيه

قوله ﴿عرفات﴾ **أجمع** القراء على تنوينه لأنه أسم لبقعة وقياس النحو أنك لو سميت امرأة بمسلمات لركت التنوين على حاله ولم تحذفه لأنه لم يدخل في هذا الاسم فرقا بين ما ينصرف وما لا ينصرف ولا يجب حذفه إذا كان اسما لما لا ينصرف إنما هو كحرف من الأصل وحكى سيبويه أن بعض العرب يحذف التنوين من عرفات لما جعلها اسما معرفة حذف التنوين وترك التاء مكسورة في النصب والخفض وحكى الأخفش والكوفيون فتح التاء من غير تنوين في النصب والخفض أجروها مجرى هاء التأنيث في فاطمة وعائشة

قوله ﴿كما هداكم﴾ وكذاكم آباءكم الكاف فيهما في موضع نصب نعت لمصدر محذوف أي ذكرا كما وذكرا كذاكم ويجوز أن تكون الكاف في كذاكم في موضع الحال من المضمر في فاذكروا أي فاذكروه مشبهين كذاكم آباءكم قوله ﴿أو أشد ذكرا﴾ أشد في موضع خفض عطف على كذاكم ويجوز أن يكون منصوبا على إضمار فعل تقديره واذكروا ذكرا أشد ذكرا من ذكركم لأبائكم فيكون نعتا لمصدر في موضع الحال أي اذكروه مبالغين في الذكر له. (٢)

"قوله ﴿الذين يأكلون﴾ ابتداء وخبر لا يقومون وما بعده

قوله ﴿فمن جاءه موعظة﴾ ذكر جاء حمله على المعنى لأنه بمعنى فمن جاءه وعظ وقيل ذكر لأن تأنيث الموعظة غير حقيقي إذ لا ذكر لها من لفظها وقيل ذكر لأنه فرق بين فعل المؤنث وبينه بالهاء

قوله ﴿الربا﴾ من الواو وتثنيته ربوان عند سيبويه وتكتب بالألف وقال الكوفيون يكتب بالياء ويثنى بالياء لأجل الكسرة التي في أوله وكذلك يقولون في ذوات الواو الثلاثية إذا انكسر الأول أو انضم نحو ربا وضحي فإن انفتح الأول كتبوه بالألف

(١) مشكل إعراب القرآن لمكي مكي بن أبي طالب ١١٥/١

(٢) مشكل إعراب القرآن لمكي مكي بن أبي طالب ١٢٤/١

وثنوه بالواو كما قال البصريون نحو صفا

قوله ﴿وإن كان ذو عسرة﴾ كان تامة لا تحتاج إلى خبر تقديره وأن وقع ذو عسرة وهو شائع في كل الناس ولو نصبت ذا على خبر كان لصار مخصوصا في قوم بأعيانهم فلهذه العلة **أجمع** القراء المشهورون على رفع ذو فأما قوله أن تكون تجارة فمن رفع تجارة جعل كان بمعنى وقع وحدث وتديرونها نعت للتجارة وقيل خبر كان ومن نصب تجارة أضمر في كان اسمها تقديره إلا أن تكون التجارة تجارة مدارة بينكم وأن من إلا أن في موضع نصب على الاستثناء المنقطع قوله ﴿فنظرة إلى ميسرة﴾ ابتداء وخبر وهو من. " (١)

"قوله ﴿جهد أيمانهم﴾ نصب على المصدر وكسرت إن من إنهم على إضمار قالوا إنهم لأن اللام في خبرها قوله ﴿يحبهم ويحبونه﴾ نعت لقوم وكذلك أذلة وأعزة ويجاهدون نعت أيضا لهم ويجوز أن يكون حالا منهم والإشارة بالقوم الموصوفين في هذا الموضع هي للخلفاء الراشدين بعد النبي صلى الله عليه وسلم ومن اتبعهم وهذا مما يدل على تثبيت خلافتهم رضي الله عنهم **أجمعين** قوله ﴿وهم راعون﴾ ابتداء وخبر في موضع الحال من المضمر في يؤتون أي يعطون ما يزيهم عند الله في حال ركوعهم أي وهم في صلاتهم فالواو واو الحال والآية في على هذا المعنى نزلت في علي رضي الله عنه ويجوز أن يكون لاموضع للجملة وإنما هي جملة معطوفة على الموصول وليست بواو الحال والآية عامة قوله ﴿والكفار﴾ من خفضه عطفه على الذين في قوله من الذين أوتوا فيكونون موصوفين باللعب والهزء كما وصف به الذين أوتوا الكتاب لقوله إنا كفيناك المستهزين يريد به كفار قريش ومن نصبه عطفه على الذين في قوله لا تتخذوا الذين ويخرجون من الوصف بالهزء واللعب قوله ﴿إلا أن آمنا﴾ أن في موضع نصب بتنقمون. " (٢)

"لأنه هو ولا ينصب الشركاء بيتبع لأنك تنفي عنهم ذلك والله قد أخبر به عنهم ولو جعلت ما استفهما بمعنى الإنكار والتوبيخ كانت اسما في موضع نصب بيتبع وعلى القول الأول تكون ما حرفا نافيا قوله ﴿فأجمعوا﴾ أمرهم وشركاءهم﴾ كل القراء قرأه بالهمز وكسر الميم من قولهم **أجمعت** على أمر كذا وكذا إذا عزم عليه **وأجمعت** الأمر أيضا حسن بغير حرف جر كما قال الله جل ذكره إذ **أجمعوا** أمرهم فيكون نصب الشركاء على العطف على المعنى وهو قول المبرد وقال الزجاج هو مفعول معه وقيل الشركاء عطف على الأمر لأن تقديره **فأجمعوا** ذوي الأمر منكم وقيل تأويل الأمر هنا هو كيدهم فيعطف الشركاء على الأمر بغير حذف وقيل انتصب الشركاء على عامل محذوف تقديره **وأجمعوا** شركاءكم فدل **أجمع** على جمع لأنك. " (٣)

(١) مشكل إعراب القرآن لمكي مكي بن أبي طالب ١٤٣/١

(٢) مشكل إعراب القرآن لمكي مكي بن أبي طالب ٢٣٠/١

(٣) مشكل إعراب القرآن لمكي مكي بن أبي طالب ٣٤٩/١

"تقول جمعت الشركاء والقوم ولا تقول **أجمعت** الشركاء إنما يقال **أجمعت** في الأمر خاصة فلذلك لم يحسن عطف الشركاء على الأمر على التقدير المتقدم وقال الكسائي والفراء تقديره وادعوا شركاءكم وكذلك هي في حرف أبي وادعوا شركاءكم وقد روى الأصمعي عن نافع **فاجمعوا** بوصل الألف وفتح الميم فيحسن على هذه القراءة عطف الشركاء على الأمر ويحسن أن تكون الواو بمعنى مع وقد قرأ الحسن برفع الشركاء عطفا على المضمر المرفوع في **فاجمعوا** وبه قرأ يعقوب الحضرمي وحسن ذلك الفصل الذي وقع بين المعطوف والمضمر كأنه قام مقام التأكيد وهو أمركم قوله ﴿بما كذبوا به﴾ الضمير في كذبوا يعود على قوم نوح أي فما كان قوم الرسل الذين بعثوا بعد نوح ليؤمنوا بما كذب به قوم نوح بل كذبوا مثل تكذيب قوم نوح." (١)

"قوله ﴿كلهم أجمعون﴾ **أجمعون** معرفة توكيد لكن لا ينفرد كما ينفرد كلهم تقول كل القوم أتاني ولا تقول **أجمع** القوم أتاني وقال المبرد **أجمعون** معناه غير متفرقين وهو وهم منه عند غيره لأنه يلزمه أن ينصبه على الحال قوله ﴿إلا إبليس﴾ استثناء ليس من الأول عند من جعل إبليس ليس من الملائكة بقوله كان من الجن وقيل هو استثناء من الأول بقوله وإذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا إلا إبليس فلو كان من غير الملائكة لم يكن مأمورا لأن الأمر بالسجود إنما وقع للملائكة خاصة وقد يقع على الملائكة اسم الجن لاستئثارهم عن أعين بني آدم وقد قال الله تعالى ولقد علمت الجنة إنهم لمحضرون فالجنة الملائكة

قوله ﴿وإن جهنم﴾ جهنم لا ينصرف لأنه اسم معرفة أعجمي وقيل هو عربي ولكنه مؤنث معرفة ومن جعله عربيا اشتقه من قولهم ركية جهنم إذا كانت بعيدة القعر فسميت النار جهنم لبعدها. (٢)

"﴿لا نخلفه نحن ولا أنت﴾ والأسماء التي تعمل عمل الأفعال إذا وصفت أو صغرت لم تعمل لأنها تخرج عن شبه الافعال بالصفة والتصغير إذ الأفعال لا توصف ولا تصغر فإذا خرجت بالصفة والتصغير عن شبه الفعل امتنعت من العمل وهذا أصل لا يختلف فيه البصريون وكذلك إذا أخبرت عن المصادر أو عطفت عليها لم يجوز أن تعملها في شيء بعد ذلك لأنك تفرق بين الصلة والموصول لأن المعمول فيه داخل في صلة المصدر والخبر والمعطوف غير داخلين في الصلة ولا يحسن أن يكون مكانا في هذا الموضع ظرفا لأن الموعد لم تجره العرب مع الظروف مجرى سائر المصادر معها ألا ترى أنه قد قال تعالى ﴿إن موعدهم الصبح﴾ بالرفع ولو قلت ان خروجهم الصبح لم يجوز إلا النصب في الصبح على تقدير وقت الصبح وقد جاء الموعد اسما للمكان قال الله جل ذكره ﴿وإن جهنم لموعدهم﴾ **أجمعين** وقد قيل معناه لمكان موعدهم وقوله ﴿سوى﴾ هو صفة لمكان لكن من كسر السين جعله نادرا لأن فعلا لم يأت صفة إلا قليلا مثل هم قوم عدى ومن ضم السين أتى به على الأكثر لأن فعلا كثير في الصفات نحو رجل حطم ولبد وشكع." (٣)

(١) مشكل إعراب القرآن لمكي مكي بن أبي طالب ٣٥٠/١

(٢) مشكل إعراب القرآن لمكي مكي بن أبي طالب ٤١٣/١

(٣) مشكل إعراب القرآن لمكي مكي بن أبي طالب ٤٦٥/٢

"به وقد **أجمعوا** على الجمع في قوله ﴿أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها﴾ وقد قرأ ابن كثير بالتوحيد في ﴿قد أفلح﴾
ودليله **اجماعهم** على التوحيد في وعهدهم ولم يقل وعهودهم وهو مصدر مثل الأمانة فقرأ بالتوحيد مثل العهد على أصل
المصدر ومثله القول في صلاتهم وصلواتهم

قوله ﴿وشجرة﴾ نصب عطف على ﴿جنات من نخيل﴾ واجاز الفراء فيها الرفع على تقدير وثم شجرة وتخرج وما بعدها
نعت للشجرة

قوله ﴿ثم خلقنا النطفة علقه﴾ مفعولان لخلق لأنه بمعنى صيرنا وخلق اذا كان بمعنى أحدث واخترع تعدى الى مفعول واحد
واذا كان بمعنى صير تعدى الى مفعولين. " (١)

"أنه أعمل تركنا فيه أي تركنا عليه ثناء حسنا في الآخرين

قوله ﴿إنا كذلك نجزي﴾ الكاف في موضع نصب نعت لمصدر محذوف تقديره جزاء كذلك نجزي

قوله ﴿ماذا تعبدون﴾ ما ابتداء استفهام وذا بمعنى الذي وهو الخبر تقديره أي شيء الذي تعبدونه ويجوز أن تكون ما وذا
اسما واحدا في موضع نصب بتعبدون

قوله ﴿أنفكا آلهة﴾ آلهة بدل من إفك وإفك منصوب بتريدون

قوله ﴿فما ظنكم﴾ ابتداء وخبر

قوله ﴿ضربا﴾ مصدر لأن فراغ بمعنى فضرب قوله ﴿خلقكم وما تعملون﴾ ما في موضع نصب بخلق عطف على الكاف
والميم في خلقكم وهي والفعل مصدر أي خلقكم وعملكم وهذا أليق بما لأنه تعالى قال ﴿من شر ما خلق﴾ **فأجمع** القراء
المشهورون وغيرهم من أهل الشذوذ على اضافة شر الى ما خلق وذلك يدل على خلقه للشر وقد فارق عمرو بن عبيد
رئيس المعتزلة جماعة المسلمين. " (٢)

"شهرًا بقي أمد الحمل ستة أشهر

قوله ﴿ويلك آمن﴾ ويلك نصب على المصدر ويجوز رفعه على الابتداء والخبر محذوف وهذه المصادر التي لا أفعال لها من
لفظها الاختيار فيها اذا أضيفت النصب ويجوز الرفع ولذلك **أجمع** القراء على النصب في قوله ويلكم لا تفتروا وشبهه كثير
ويجوز فيها الرفع فان كانت غير مضافة فالاختيار فيها الرفع ويجوز النصب ولذلك **أجمع** القراء على الرفع في قوله ﴿ويل
للمطففين﴾ وفويل لهم وشبهه كثير فان كانت المصادر من أفعال جارية عليها فالاختيار فيها إذا كانت معرفة الرفع ويجوز
النصب نحو الحمد لله والشكر للرحمن ابتداء وخبر فان كانت نكرة فالاختيار فيها النصب ويجوز الرفع نحو حمدا لزيد وشكرا
لعمره فهي بضم الأول فاعرفها ولم يجز المبرد في قوله ﴿ويل للمطففين﴾ الا الرفع لعله ذكرها. " (٣)

(١) مشكل إعراب القرآن لمكي مكي بن أبي طالب ٤٩٧/٢

(٢) مشكل إعراب القرآن لمكي مكي بن أبي طالب ٦١٥/٢

(٣) مشكل إعراب القرآن لمكي مكي بن أبي طالب ٦٦٧/٢

"الكلام الخفض على البدل من ربكما

قوله والريحان أصله ريوحان ثم أبدلوا من الواو ياء وأدغمت الياء كميت وهين ثم خففت الياء كما تقول ميت وهين ولين ولزم التخفيف في ريحان لطوله وللحاق الزيادتين في آخره وهما الألف والنون فوزنه فيعلان ولو كان وزنه فعلان لقلت روحان لأنه من الروح ولم يتمكن بدل الواو ياء إذ لا علة توجب ذلك فلما **أجمع** على لفظ الياء فيه علم أن له أصلاً خفف منه وهو ما ذكرنا وقد أجاز بعضهم أن يكون فعلان والياء بدل من واو كما أبدلوا من الياء واوا في أشاوى أصلها أشايا قوله يخرج منهما اللؤلؤ أي من أحدهما ثم حذف المضاف وهو أحد واتصل الضمير بمن كما قال على رجل من القريتين أي من إحدى القريتين ثم حذف المضاف وحذف المضاف جائز كثير شائع في كلام العرب كقوله واسأل القرية وكقوله." (١)

"وأن سدت مسد المفعولين لحسب

قوله الذكر والأنثى بدل من الزوجين وجعل بمعنى خلق فلذلك تعدت إلى مفعول واحد قوله أن يحبي الموتى لا يجوز الادغام في الياءين عند النحويين كما لا يجوز إذا لم تنصب الفعل لأنك لو أدغمت لالتقى ساكنان إذ الثاني ساكن والأول لا يدغم حتى يسكن وكذلك كل حرف أدغمته في حرف بعده لابد من اسكان الأول وقد **أجمعوا** على منع الادغام في حال الرفع فأما في حال النصب فقد أجازوه الفراء لأجل تحرك الياء الثانية وهو لا يجوز عند البصريين لأن الحركة عارضة ليست بأصل." (٢)

(١) مشكل إعراب القرآن لمكي مكّي بن أبي طالب ٧٠٥/٢

(٢) مشكل إعراب القرآن لمكي مكّي بن أبي طالب ٧٨٠/٢